

* طلال عوكل "آفاق التحول داخل فتح" في المرحلة الجديدة

غياب الرئيس ياسر عرفات عن ساحة الحضور والفعل، في الحادي عشر من تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، لم يكن يشبه بأي حال غياب أي من أقرانه الرؤساء العرب، الذين تربعوا على سد الحكم عقوداً طويلة. فلقد أحدث هذا الغياب ما يمكن اعتباره تحولاً استراتيجياً في الوضع الفلسطيني، ما زلنا نشهد الفصول الأولى منه.

قبل رحيله، لم يكن كثيرون من أهل الفكر والرأي والسياسة يجرؤون، إلا ما ندر، على مجرد طرح سؤال ما بعد الرحيل؛ ذلك بأن الخوض في تناول هذا الموضوع كان يرتقي إلى مستوى مس "المقدسات"، واللعب في ساحة المحرمات، التي كان الرئيس عرفات يراقبها بعين ساهرة، قلقة. وكان جاهزاً للتعامل مع مثل هذه الموضوعات على أنها خارج إطار النقد المسموح به، وباعتبارها جزءاً من المؤامرة على الشعب الفلسطيني، يستحق أصحابها الملاحقة أو الزجر.

كان الفلسطينيون عموماً قد تبنوا، في شأن الرجل، ما يشبه الأسطورة. فلقد نجا من قصف الطائرات الإسرائيلية لمنطقة حمام الشط في تونس سنة 1985، ومن عشرات محاولات الاغتيال التي دبرتها أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، ثم نجا (ومن ينجو؟) من حادث سقوط الطائرة، الذي وقع في الصحراء الليبية سنة 1991، ونجا أيضاً من حروب كثيرة، ومؤامرات استهدفته مباشرة، ولا مجال لحصرها.

لم يتصور الفلسطينيون حالهم بعد رحيل عرفات. وكان هو يقول، أحياناً، إن ثمة في عائلته من عاش أكثر من مئة عام، ملمحاً إلى أنه سينجح في إلحاق الهزيمة بكل من يتوقع له رحيلاً مبكراً، إن كان بسبب المرض، أو العمر، أو المؤامرة. وعندما رحل أخذ كثيرون يتندرون فيما يتعلق بصحة وفاته، ويتوقعون ظهوره مجدداً. لكنه رحل. وهذه هي الحقيقة.

الآثار الناجمة عن رحيل عرفات

لقد رحل رؤساء وملوك من دون أن يخلفوا وراءهم ما خلفه عرفات الزعيم، الذي برع لعشرات الأعوام في أن يجعل الآخرين يختلفون معه ولا يختلفون عليه، وفي أن يقبض على قوة المال، وقوة السلطة، والقدرة على التكيف السريع، ومرونة الحركة، بما مكنه من النفاذ من التناقضات العربية والدولية، ومن تأمين سيطرة حركة "فتح"، التي قادها، على المجتمع والنظام السياسي الفلسطيني، وفي أن يضبط إيقاع حركة الفلسطينيين على نحو لافت.

كان بالملوس ما كنا عرفناه قبل رحيله: صانع السياسة والأزمات، وصانع الرجال والقيادات، والقادر المتابع لكل شاردة وواردة، لا على مستوى حركة "فتح" والمنظمة فقط، بل أيضاً على مستوى السلطة والمجتمع، وكان

المسؤول عن بناء عمل السلطة الوطنية وآلياته ونظامه، وموزع المسؤوليات والعطايا والوظائف من الوزير حتى الخفير.

كان شخصية فردية بامتياز حين يريد، وديمقراطياً حين يريد، يحرك المؤسسات والسلطات كأنه على مسرح الدمى، فيقوم بتفعيل مؤسسات حركة "فتح"، ويتجاهل مؤسسات المنظمة في لحظة، ثم يفعل العكس. ويضع السلطة الوطنية على رأس الأولويات والمرجعيات الوطنية، ثم لا يلبث أن يدفعها قليلاً إلى الخلف لمصلحة مرجعية أخرى.

قبل رحيله، بدأت مظاهر الأزمة البنيوية والسياسية الشاملة تعبر عن نفسها على غير سعيد. في وجوده لم تكن الأزمة، التي يعانيها النظام السياسي الفلسطيني، قد ظهرت بكل شموليتها وخطورتها وتجلياتها كما هي في الواقع. لذلك فإن الأمر بعد رحيله كان أشبه بإزالة طبقة شفافة من السوليفان كانت تمنع انبعاث الروائح الكريهة التي كانت تدل على مدى الخراب والفساد اللذين أصابا ما تحتها.

لقد اتضح أن النظام السياسي الذي جرى تركيبه على نحو يضمن بقاء وسيطرة حركة "فتح" على الحياة السياسية، وللحفاظ على دورها القيادي المهيمن والمتفرد، لا يؤمن للحركة مثل هذه التطلعات، لأنه لا يراعي التبدلات التي وقعت بفعل قانون التراكم المتدرج، والتي أدت إلى تغيير حقيقي في التوازنات الداخلية، وأنشأت ما يمكن اعتباره ازدواجية في السلطة بقطبيها الأساسيين: حركة "فتح" على الصعيد الرسمي، وحركة "حماس" على الصعيد الشعبي.

لم يكن في الإمكان استمرار حالة الجمود في الوضع الداخلي الفلسطيني بصورة عامة، ولا حتى داخل حركة "فتح" بصورة خاصة، لأن غياب آليات الديمقراطية وتغييبها، ومواصلة آليات التفرد والتعيين، اصطدمت في الأساس بتغير موازين القوى داخل حركة "فتح"، التي لم يعد في قدرة القيادات والكوادر الشابة أن تصبر عليه، وأن تواصل التكيف إزاءه.

خلال ستة عشر عاماً منذ عُقد المؤتمر الخامس للحركة في سنة 1989، جرت مياه كثيرة في نهر الحياة السياسية، وتبدلت عوالم وسياسات واستراتيجيات، وظهرت قيادات جديدة ذات طموحات وتجارب نضالية، بينما بقي سقف الحركة يمنع تحقق آليات التجديد والدمقرطة. ولم تكن التعيينات الاستكمالية على مستوى الأطر الحركية العليا، للجنة المركزية والمجلس الثوري، قادرة على استيعاب الحراك الداخلي الذي تمر به الحركة القائدة.

وعندما لاحت فرصة لتحريك آليات التجديد، عبر المؤتمرات المناطقية التي جرت في قطاع غزة، في إبان وجود الرئيس عرفات، لاحظنا عملية استقطاب حادة بين الجديد والقديم، ونشأت توترات داخلية ظهرت إلى العلن، وكان لا بد من أن تتدخل الآليات القديمة لوقف تداعيات وآليات التجديد، التي تميزت بالجرأة والاستعداد للخروج عن المألوف وتحدي الحرس القديم.

تتحمل حركة "فتح" وحدها المسؤولية عن النظام السياسي الذي نشأ. فهي المسؤولة عن ضعف وتراجع مؤسسات ودور منظمة التحرير الفلسطينية، وتفكك طبيعتها الائتلافية، ومكانتها كمرجعية عليا. وحركة "فتح" هي المسؤولة عن كل ما توصف به السلطة الوطنية، من فساد إداري ومالي، ومن طغيان للسلطة التنفيذية على السلطات الأخرى التشريعية والقضائية. وحركة "فتح" هي المسؤولة، من خلال كونها حزب السلطة، عن غياب الديمقراطية وآليات التجديد، وعن حالة الفتان والفوضى العارمة التي تسود المجتمع الفلسطيني، وهي المسؤولة أمام المجتمع عن كل حالة الخراب والإفقار التي يعاني جرأها.

وفي المجال السياسي، فإن حركة "فتح" أيضاً تتحمل مسؤولية فشل الخيار السياسي، كما أنها هي المسؤولة عن أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، وتراجع الآمال بتحقيق الأهداف الوطنية للشعب.

لذلك كان الحديث عن الإصلاح في السلطة والمنظمة، وبصورة عامة في النظام السياسي الفلسطيني، مقترناً دائماً بالحديث عن ضرورة البدء بإصلاح أوضاع حركة "فتح"؛ وإلا كان الحديث عن إصلاح السلطة والنظام السياسي مجرد لغو فارغ، وهذا ما أكدته فعلياً التجربة حتى اللحظة.

إن تحميل حركة "فتح" كل هذه المسؤوليات لا يعني، بأي حال، إغفال دور وتأثير العوامل الموضوعية التي تمتد من السياسة الإسرائيلية العدوانية إلى النظام الدولي الجديد الذي تقوده وتسوده الولايات المتحدة، الحليفة الاستراتيجية المخلصة لإسرائيل، وما بينهما من تراجع وضعف، بل عجز، النظام الرسمي العربي. غير أن رؤية هذه العوامل يجب ألا تحجب حقيقة مسؤولية الفلسطينيين تجاه الأزمة العاصفة التي تجتاح الوضع الفلسطيني.

لقد كشف غياب الرئيس عرفات عن إرث هائل من القضايا والاستحقاقات الصعبة، وعن بنى معقدة تنطوي على تعقيدات وتبعات ضخمة، ليس من السهل إصلاحها وإعادة بنائها وعلاجها، وملاحقة آثارها، خلال فترة وجيزة. وسيكون على حركة "فتح" أن تدفع هي قبل الآخرين، وأكثر منهم، ثمن هذا الإرث كله.

الأزمة والتحويلات الصعبة

كان الاستحقاق الأول الذي طرحه غياب الرئيس عرفات يتمثل في كيفية ملء الشواغر التي نجمت عن هذا الغياب، في ظل توقعات صعوبة القضية. فالرئيس عرفات هو رئيس دولة فلسطين المنتخب من المجلس الوطني الفلسطيني في دورة إعلان الاستقلال في الجزائر بتاريخ 1988/11/15. وهو أيضاً الرئيس المنتخب سنة 1996 للسلطة الوطنية الفلسطينية. وهو مؤسس حركة "فتح" وزعيمها منذ نشوئها قبل انطلاقة الكفاح المسلح سنة 1965. وهو فوق كل ذلك وقبل كل ذلك، الزعيم الذي لا ينازعه أحد، ويتمتع بصلاحيات شبه مطلقة في كل ما يتصل بالشأن الفلسطيني.

لقد تغنى الفلسطينيون، وافتخر الفتحاويون قبل غيرهم، وأكثر من غيرهم، بما اعتبر الانتقال السلس والهادئ للسلطة، إذ اختارت حركة "فتح" فاروق قدومي خلفاً لعرفات على رأسها، عملاً بالنظام السياسي للحركة الذي يعطي الأولوية لأمين سر اللجنة المركزية في الطول محل رئيسها.

واختارت "فتح" محمود عباس رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن وافقت على ذلك اللجنة التنفيذية للمنظمة، وأيضاً عملاً بالنظام. واختارته مرشحاً للرئاسة بعد أن تولاهما مؤقتاً لمدة ستين يوماً رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، روعي فتوح، وذلك تطبيقاً للنظام الأساسي للسلطة الوطنية. وفي المحصلة الفعلية، فإن الرئيس محمود عباس ورث عبر النظام كل مسؤوليات الرئيس عرفات، ما عدا أنه ليس رئيساً للدولة الفلسطينية كصفة كان يحملها الرئيس السابق. وعلى الرغم من أن فاروق القدومي هو من يرأس اللجنة المركزية لـ "فتح" فإن محمود عباس هو رئيسها الفعلي والعملي، إذ إن أغلبية أعضائها من الداخل، والأغلبية الساحقة من اجتماعاتها ودورها تتم في الداخل الفلسطيني أيضاً وبغياب رئيسها النظامي وأعضائها الموجودين في الخارج.

على أن جمع هذه المسؤوليات في يد أبو مازن لا يجعله مؤهلاً أو قادراً أو راغباً في أن يمارس الدور ذاته، والطريقة ذاتها، التي كان الرئيس عرفات يعمل من خلالها.

وفي الواقع فإن التمير السلس والهادئ لمواقع المسؤولية، التي تركها أبو عمار، ما لبث أن كشف مدى ضخامة المسؤولية وفداحتها، ومدى عمق الأزمة وشموليتها وتأثيراتها، وأيضاً مدى صعوبة التعامل معها نظراً إلى الأثمان الباهظة التي يجب دفعها بأثر رجعي عن كل المرحلة السابقة التي تمتد عبر أعوام مديدة، والأهم هو ما يشكله ذلك من مقدمات لتحولات استراتيجية كبرى في الحركة السياسية الفلسطينية.

لقد شكلت الضرورة التي فرضت إجراء الانتخابات الرئاسية في التاسع من كانون الثاني/يناير الماضي، جزءاً لا مفر منه لإعلان الحاجة إلى استكمال الانتخابات البلدية والتشريعية والنقابية، كاستحقاق خارجي وداخلي فلسطيني، لم يكن في الإمكان الإقدام عليها قبل رحيل عرفات، وأصبحت نقطة تقاطع لمختلف الفرقاء بعد رحيله.

فعلى الرغم من مطالبة المجتمع الدولي (أساساً الولايات المتحدة وأطراف الرباعية الدولية) السلطة الفلسطينية بالإصلاح، والدمقرطة، وإجراء التغييرات في الصلاحيات، فإن الأطراف الأساسية، وخصوصاً الولايات المتحدة وإسرائيل، لم تبد أي استعداد للتجاوب مع الدعوات التي أطلقها الرئيس عرفات، من موقع اعتراض، إلى إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.

وفي المحصلة، أطلقت الولايات المتحدة وإسرائيل الحكم على عرفات بأنه جزء من المشكلة وليس من الحل، وألقنا بمسؤولية تعطيل العملية السياسية على عاتق الفلسطينيين، ولم ترغب في تسهيل إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية لأن المطلوب كان التخلص من عرفات لا إتاحة الفرصة أمامه لتجديد شرعيته ديمقراطياً.

كذلك فإن عرفات لم يكن أيضاً متحمساً لإجراء الانتخابات، درءاً لمخاطر وقوع تغييرات تؤثر في هيمنة حركة "فتح"، وفي قدرته على الإمساك بدفة الأمور، وأيضاً من موقع المعاندة للضغوط الإسرائيلية والأميركية التي هدفت إلى تجريده من صلاحياته، مع الاحتفاظ له بدور شرفي يتلاءم مع رمزيته، وبما يرفع يده عن القرار الفلسطيني.

وبصورة شاملة، عكس إجراء الانتخابات رغبة جماعية، أو لنقل حاجة جماعية التقى عندها مختلف الأطراف. فالرباعية الدولية باتت تتحدث، وإن بدوافع مختلفة، عن أولوية الديمقراطية والإصلاح، لتأهيل السلطة الوطنية بهدف استعادة دور الشريك في العملية السياسية التي اعتبرت إدارة بوش في مقدم اهتماماتها. وإسرائيل اعتقدت أن من شأن كيفية إجراء الانتخابات ونتائجها إضعاف الأطراف الفلسطينية الفاعلة، بما في ذلك السلطة ذاتها.

على الصعيد الداخلي، باتت الانتخابات ضرورية لحركة "فتح"، سواء أكانت غير قادرة على رفض هذا الاستحقاق الثقيل، أم لأنها أدركت عن وعي، أو بحكم الأمر الواقع، أنها لا تستطيع مواصلة الحكم والعمل بالطريقة السابقة.

أما بالنسبة إلى الأطراف الفلسطينية الأخرى، فإن الانتخابات ظلت من أبرز العناوين والاستحقاقات التي تطالب بها القوى الفلسطينية كافة، بما في ذلك حركة "حماس" التي بدأت تدرك لحظة التحول الكبير، والحاجة إلى استثمار النجاحات المهمة التي راكمتها على مستوى العمل السياسي والتنظيمي والعسكري والجماهيري، الأمر الذي جعلها تملك وزناً يؤهلها لإنهاء صيغة الهيمنة الفتاوية، وربما يحقق لها مكاسب أساسية وكبيرة.

يمكن رؤية الانكشاف الذي تعرضت له حركة "فتح" بعد غياب قائدها، الذي غطى على عيوبها الرئيسية، وأعفى هيئاتها من القيام بأدوارها القيادية التي تنص عليها الأنظمة الداخلية للحركة، وكان الأقدر على امتصاص

تعارضاتها الأساسية، وعلى مراعاة مصالح الأفراد النافذين فيها، والأقدر على تحجيم المعارضين لها، والتقليل من شأنهم ومن أدوارهم. فلقد ظهر جلياً التعارض بين القديم والجديد داخل الحركة وفي السلطة، إذ شكل برنامج أبو مازن الانتخابي، ورؤيته لكيفية التعامل مع الاستحقاقات السياسية والداخلية، محل تطلع الأجيال الشابة، في حين ظهرت أيضاً مؤشرات معارضة الحرس القديم، ومدى تأثير المصالح الخاصة التي نمت وترعرعت وتبلورت في ظل النظام السابق.

طرح أبو مازن، من خلال برنامجه، الحاجة إلى إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أساس المؤسسة، وضرورة إجراء إصلاحات واسعة وشاملة، وإطلاق العملية الديمقراطية بدءاً بالانتخابات كأساس، وإدراك مدى حاجة الحركة والنظام السياسي والمجتمع الفلسطيني إلى انعقاد المؤتمر السادس في الرابع من آب/أغسطس المقبل، بما يعني ديمقراطية الحركة، وإطلاق آليات التجديد داخلها، وإعادة صوغ دورها القيادي، وإنهاء صيغة التماهي إلى حد الاندماج في السلطة.

وفي الإطار ذاته، أدرك أبو مازن ضرورة إجراء تحول في الصراع وفي الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، وبما يؤدي إلى وقف ما سمّاه عسكرة الانتفاضة، وإعادة إحياء المفاوضات والعملية السياسية، انطلاقاً من قناعاته باستراتيجيا السلام والحل السياسي والمفاوضات كخيار للشعب الفلسطيني. والواقع أن رؤية أبو مازن تقوم على الاعتقاد أن الحوار مع الفصائل، كبديل من خط التصادم والاحتراب الذي تفترضه خريطة الطريق وتلح عليه إسرائيل والإدارة الأميركية، ومن أجل التوصل إلى تهدئة أو هدنة طويلة، من شأنه أن يشكل البداية اللازمة لمجابهة العدوان الإسرائيلي وخطة الفصل أحادي الجانب، ولتغيير صورة الفلسطيني في نظر الرأي العام الدولي، كأساس لتغيير الواقع الحياتي للفلسطينيين، كون ذلك سيساهم في توفير الدعم المادي المطلوب لبرامج السلطة، وسيشجع أطراف الرباعية الدولية على الاستماع للطرف الفلسطيني والتعامل معه من موقع الشريك المؤهل.

كان لا بد إذاً من أن يبدي أبو مازن مرونة ملحوظة في التعامل مع فصائل المقاومة، وخصوصاً الأكثر فاعلية بينها، وهي حركة "حماس" ثم الجهاد، كون موافقتهما على التعامل الإيجابي مع برنامجه وأولوياته هي مفتاح النجاح والتواصل مع رؤيته السياسية.

ولقد نجح محمود عباس في الانتخابات، وحصل على تأييد نحو 63% من أصوات المقتربين. وقوبلت الانتخابات بترحيب دولي وعربي واسع، وكذلك فلسطيني. لكن الأمور اتخذت طابعاً مختلفاً عندما أُنجزت المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية، وخصوصاً ما جرى منها في عشرة مجالس بلدية في قطاع غزة، والتي وضعت الجميع وحركة "فتح" أمام تحدي الدور، والتاريخ.

إن الانتخابات، التي أظهرت فوز حركة "حماس" في سبعة مجالس بلدية من مجموع عشرة في قطاع غزة، شكلت نقطة تحول مهمة لا شك في أنها أخذت تعكس نفسها على مستقبل الخيارات المطروحة. فلقد استنتج المحللون أن الدعم والتأييد اللذين حصل عليهما أبو مازن في انتخابات الرئاسة، لا ينسحبان على الدعم الذي تحظى به حركة "فتح"، إذ تبين أن في بعض المناطق التي حصل فيها أبو مازن على نسبة عالية، فشلت قوائم "فتح" أمام قوائم حركة "حماس".

التحديات أمام حركة "فتح"

في ظل هذا الواقع الجديد تواجه حركة "فتح" التحديات التالية:

أولاً: على الحركة أن تفكر في الآليات وأشكال العمل المناسبة التي تمكنها من تصليب وحدتها الداخلية أمام الحراك الداخلي القوي، وفي مواجهة احتمال خسارة "فتح" أمام حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية وفيما تبقى من الانتخابات المحلية، وكذلك في النقابات التي خسرت الحركة جزءاً أساسياً منها.

ثانياً: على الحركة أن تتحمل نتائج عملية الإصلاح المطلوبة والملحة داخل السلطة وفي منظمة التحرير، وبصورة عامة في مبنى النظام السياسي الفلسطيني. ذلك بأن هذه العملية تضغط بقوة على أصحاب المصالح، فضلاً عن أنها تغلق الأبواب التي كانت حتى وقت قريب مشرعة تماماً أمام المتطلبين من الحركة. ثمة مشكلة كبيرة تتصل بكيفية التعامل مع كتائب شهداء الأقصى، من حيث إمكان استيعاب أفرادها. وهذه المشكلة تطرح بدورها قضية التعامل مع بقية الكتائب الفلسطينية والتي تحول دون استيعابها سياسات دولية وإقليمية، وضعف إمكانات السلطة. ولقد لاحظنا التذمر والتمرد، أحياناً، من واقع شعور هؤلاء الأفراد بالتجاهل والظلم، إذ عبروا عن احتجاجاتهم ورفضهم بأشكال صارخة، مثل إطلاق النار في 1/3/2005 على مقر المقاطعة في جنين، حين كان وزير الداخلية، اللواء نصر يوسف، مجتمعاً بمسؤولين هناك. ثم ما جرى في مقر المقاطعة ومدينة رام الله، عندما أمر الرئيس محمود عباس بتجريد بعض المطاردين من أسلحتهم في 30/3/2005، وقبلها حين قام عدد من المسلحين بفض اجتماع فتحاوي في رام الله يوم 10/3/2005.

ثالثاً: إن حالة الهدوء التي تم التوصل إليها عبر الحوار في القاهرة في منتصف آذار/مارس من السنة الحالية، وقبلها إعلان الرئيس محمود عباس وأريئيل شارون في شرم الشيخ التهدئة المتبادلة، فسحا المجال أمام استظهار حجم المشكلات والاستحقاقات الداخلية التي كانت مكبوتة على خلفية احتدام الصراع مع إسرائيل.

فقد أخذت تتداعى مظاهر الاحتجاج والمطالبة بطول لمشكلات البطالة والفقر وتدني الرواتب، إذ تتزايد حركة العمال، والخريجين، والمعلمين، والأسرى المحررين مؤخراً والمطالبين بالعمل والحقوق، وهي تهدد بتفاقم الأوضاع الداخلية في ظل ضعف الإمكانيات وغياب المبادرة من جانب الحكومة الفلسطينية، وأيضاً قصر الفترة الزمنية.

رابعاً: استمرار حالة الانسداد في الأفق السياسي. فلا إسرائيل تنفذ التعهدات التي قطعتها على نفسها في قمة شرم الشيخ، بالقدر الذي يشعر المواطن الفلسطيني بتغيير حقيقي في واقع الحال، ولا هي مستعدة للمفاوضات، أو لما هو أبعد من خطة الفصل أحادي الجانب في ظل تواصل الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس؛ ولا المجتمع الدولي يبدي استعداداً لمعاونة السلطة في الضغط على إسرائيل لتسهيل نجاح البرنامج الذي أعلنه الرئيس محمود عباس والتزمه.

إن حركة "فتح" ستظل هي المسؤولة أمام الناس، وأمام القوى الأخرى، عن عدم نجاح برنامج محمود عباس، الأمر الذي يضاعف مشكلاتها، وينال من دورها ومكانتها، ويهدد مستقبلها.

العين بصيرة واليد قصيرة

أدركت حركة "حماس" مدى أهمية اللحظة السياسية، واتخذت جملة من القرارات والمواقف الواعية، التي ستدخل تعديلاً جوهرياً على الحركة السياسية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني. فلقد استجابت، لعدة أسباب ودوافع، لعملية الحوار. وأعطت أبو مازن موافقتها على التهدئة حتى نهاية السنة، بما يتيح له الفرصة للعمل وفحص إمكانات النجاح. وأبدت استعدادها للانخراط بقوة في النظام السياسي عبر الانتخابات، وعبر آليات وشروط تمكنها من تحقيق مشاركة من موقع الندية والتنافس القوي مع حركة "فتح" من داخل هذا النظام.

ثم اتخذت قراراً بخوض الانتخابات التشريعية، بعد أن أكدت قرارها خوض الانتخابات البلدية، وطرحت مفردات برنامج لم يعهده الشارع الفلسطيني من قبل، يقدم السياسي البراغماتي على الأيديولوجي.

إن "حماس"، في إطار تأكيد أهليتها لخوض معركة البناء الداخلي، بالكفاءة ذاتها التي خاضت من خلالها الصراع العسكري والسياسي مع إسرائيل، تتحدث عن مفردات خطاب ديمقراطي يؤمن بالتعددية، والمساواة، والشفافية، واعتماد الكفاءة والمهنية، والاحتكام إلى صناديق الاقتراع، وبناء نظام ديمقراطي عصري وليس نظاماً يتم استدعاؤه من تاريخ مضى عليه أكثر من خمسمئة عام، بحسب تعبير أحد قياديينها (د. يحيى موسى).

سياسياً، تبدي حركة "حماس" استعداداً للانخراط في منظمة التحرير وفق آليات تؤمن ما يعكس وزنها على الأرض، وفي إطار إعادة بناء مؤسسات المنظمة، وتعلن أنها لا ترفض من حيث المبدأ المفاوضات مع إسرائيل، وأنها تلتزم الثوابت الوطنية، ولا مشكلة بالنسبة إليها فيما يتعلق بإمكان الاتصال بالأوروبيين والأميركيين، ومؤخراً أعلن أحد قياديينها (إسماعيل هنية) أن الحركة تفكر في، وتدرس، إمكان المشاركة في حكومة مقبلة.

وبقدر ما يشكل هذا الخطاب تغييراً كبيراً في سياسة "حماس" لا بد من أن تكون له آثاره ونتائجه وتداعياته المهمة، فإنه يشكل تحدياً صارخاً وقوياً واستراتيجياً لحركة "فتح"، وليس من سبيل أمامها إلا قبوله والتعامل معه.

آفاق التحول داخل "فتح"

من الواضح أن حجم التحديات التي وجدت حركة "فتح" نفسها أمامها قد أحدث حالة من القلق والارتباك في صفوفها، لم تفلح معها، ومن غير المتوقع أن تفلح اجتماعات المجلس الثوري، الذي عقد دورتيه الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس من هذه السنة، في الوصول إلى حلول جذرية سريعة تمكنها من استعادة عافية نهش منها التاريخ ما نهش.

بين اجتماعي المجلس الثوري، وقعت أزمة تأليف الحكومة، وكان سببها الظاهر التعارض بين منهجين عبر عنهما الرئيس من جانب، ورئيس الحكومة أحمد قريع من جانب آخر، وانتهت بما يسمى زوراً حكومة تكنوقراط، تعارف الفلسطينيون على تسميتها حكومة بطالة تبعاً لمحدودية الزمن الذي ستشغله حتى الانتخابات التشريعية في 2005/7/17، واعتبرها النائب الفتاوي وزير الإعلام السابق، نبيل عمرو، مخرجاً للأزمة، وليس إبداعاً لتطوير النظام السياسي ("الحياة"، 2005/2/27).

وبين الاجتماعيين أيضاً، اندلع ما سمي انتفاضة شبابية، إذ قدم 32 عضواً، منهم 18 أعضاء في مكتب التعبئة والتنظيم في الضفة، استقالاتهم احتجاجاً على أداء اللجنة المركزية وسيطرة الحرس القديم على رئاسة اللجان التي شكلها المجلس الثوري في إطار التحضير للمؤتمر، هذا الحرس الذي اتهمه "الشباب" بأنه يسعى لتفصيل الانتخابات على مقاسه.

على أن انتفاضة الشباب، كما أطلق عليها، عبرت عن احتجاج شامل على وضعية الحركة، شمل الوضع الداخلي والسياسي والحكومي، وفق ما أشار أحد أقطابها وعضو المجلس الثوري، أحمد غنيم، الذي أعلن أيضاً أن الوقت حان لوقف التدهور الذي أصاب الحركة.

سبق ذلك استقالة مرجعية الحركة في قطاع غزة على خلفية الفشل في الانتخابات البلدية التي جرت في عشرة مجالس بلدية في قطاع غزة، وتبع ذلك أيضاً ما قيل علناً عن استقالة نحو ثلاثمئة من كوادر وأعضاء الحركة في منطقة الشيخ رضوان في مدينة غزة.

وعلى الرغم من أن هذه الاحتجاجات وسواها لم تصل إلى حد الإشارة إلى انقسامات فعلية، أو انهيارات في جسم الحركة، وقد جرى استيعابها لاحقاً، فإنها وسواها وضعت الدورة السادسة والعشرين للمجلس الثوري أمام مؤشرات خطيرة استدعت اتخاذ قرارات عملية في اتجاه إجراء انتخابات تمهيدية لاختيار ممثلي المناطق في مؤتمر الحركة وانتخاب قياداتها، وأخرى تمهيدية داخلية لاختيار مرشحي الحركة للانتخابات، وتشكيل قائمة وحدة وطنية بمشاركة ممثلي القوى والفصائل الوطنية، والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية.

وفي إطار البحث عن عوامل تحسين وضعية الحركة في الانتخابات المقبلة جرى تأليف لجنتين لإدارة الانتخابات البلدية والتشريعية، وإعلان الالتزام بالنسبة المقررة للنساء عند تشكيل القوائم، بالإضافة إلى التشديد على ضرورة الالتزام الجماعي بالقوائم التي تقرها قيادات الحركة.

هذه القرارات اعتبرها القيادي في الحركة وعضو المجلس الثوري، النائب محمد الحوراني، تحولاً استراتيجياً في مسيرة الحركة يشكل فرصة مهمة للشباب فيها، يمكن إذا جرى فعلاً استكمالها بتحالفات حقيقية مع فصائل منظمة التحرير، أو بعضها، أن تؤدي إلى تحسين وضعية الحركة في الانتخابات، لكنها لا يمكن بأي حال أن تمنع وقوع التحولات الناجمة عن تغيير موازين القوى الداخلي، وتوجه حركة "حماس" والآخرين إلى الانخراط في النظام السياسي.

في مقال نشرته صحيفته "الحياة" الفلسطينية اليومية بتاريخ 2005/3/19، بعد حوار القاهرة، عبر النائب الفتاوي نبيل عمرو عن واقع حال الحركة في إطار التغييرات الجارية بالقول: "لقد أثبتت وقائع أمس واليوم، أنه في هذا الوطن المثخن بالجراح والمثقل بالمآسي، حقيقة جوهرية يتعين على الجميع وعيها والتصرف على أساسها وهي: أن الحد الأدنى من أهداف الإجماع الوطني يتطلب نزع فكرة أو وهم إلغاء طرف لآخر، وسيطرة طرف على آخر، واحتكار القيادة والنفوذ لطرف إلى ما لانهاية".

واستكمل عمرو اعترافه بتغيير واقع الحال حين أشار إلى "أننا ولكي نصمد لأمد أطول نحتاج إلى تكامل الجهود في إطار شراكة تقوم على أسس راسخة وثابتة ومن النوع الذي لا نضعه اليوم حتى نلغيه غداً"...

إن مثل هذا الاعتراف وهذه الرؤية الواقعية، كانا فيما مضى يعبران عن لسان الآخرين لا عن لسان حركة "فتح" وواقعها. وأن تنقلب "الآية"، فإن هذا يكفي لتوضيح مدى عمق التحولات الجارية والمرتبقة في الحياة السياسية الفلسطينية، وما هي اتجاهات تطور الأطراف الفاعلة فيها، بدءاً بحركة "فتح".

إن المرحلة التي تسبق مؤتمر الحركة في الرابع من آب/أغسطس المقبل، سواء على صعيد نتائج الانتخابات، أو على صعيد نتائج عمل الحكومة والرئاسة، أو على الصعيد السياسي، ستنعكس ولا شك بقوة على مناقشات المؤتمر ونتائجه، وبالتالي المآل الذي تذهب هذه الحركة التاريخية الكبيرة نحوه، لكن بعيداً عن المراهنة على أن يشفع لها تاريخها. فالتاريخ لم يشفع إلا للضعفاء الهاربين من عجزهم ورمضاء الواقع □.

(*كاتب وصحافي فلسطيني).

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx